مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٩٩**

الأربعاء، ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير جون سيورز	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاو
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد بوي ثي جيانغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-35442 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد سيري (تكلم بالانكليزية): حدث في هذا الشهر عدد من التطورات السياسية الهامة في الشرق الأوسط. فلقد تم الإعلان عن بدء مفاوضات السلام الإسرائيلية السورية

غير المباشرة. وإن المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية مستمرة. وصدرت تعهدات جديدة بالاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني وأُعلن عن تدابير جديدة لتحسين الأوضاع على أرض الواقع في الضفة الغربية. ولا تزال الجهود التي تقودها مصر مستمرة من أجل تحقيق وقف لإطلاق النار في قطاع غزة. وفي لبنان، أدت مبادرة الجامعة العربية بقيادة قطر إلى اتفاق لإنهاء مأزق سياسي دام ١٨ شهراً.

إن الأدوار النشيطة التي تقوم بها دول إقليمية لمعالجة قضايا المنطقة جديرة بالإشادة وتستحق دعمنا. وبفضل هذه الأدوار تجري الآن عدة عمليات مستمرة تنطوي على إمكانية التغيير الدائم لوجه الشرق الأوسط المحفوف بالصراعات. وفي الوقت نفسه، تبقى كل هذه العمليات هشة. فلا يزال يتعين معالجة مصادر التوتر الكامنة من خلال إحراز المزيد من التقدم السياسي واتخاذ الإجراءات على أرض الواقع. ولا يوجد مجال يزداد فيه هذا الأمر إلحاحا أكثر من المسار الإسرائيلي الفلسطيني، الذي أتناوله أولا الآن.

لا تزال المفاوضات الثنائية السرية بين إسرائيل والفلسطينيين جارية. فهناك مناقشات شاملة تُجرى حاليا، ويبقى الطرفان ملتزمين بهذه العملية. وفي الوقت نفسه، يبدو أنه لا تزال هناك فجوات هامة يتعين التغلب عليها. وعندما اجتمعت المجموعة الرباعية في ٢ أيار/مايو في لندن، شددت على تشجيعها ودعمها المستمرين للهدف المتمثل في التوصل إلى معاهدة سلام هذا العام. وقامت وزيرة خارجية الولايات المتحدة رايس بزيارة المنطقة بعد ذلك الاجتماع مباشرة لدفع عملية أنابوليس إلى الأمام، وأكد رئيس الولايات المتحدة بوش على دعمه لهذه العملية أثناء رحلة قام بها لاحقاً.

وأكدت المجموعة الرباعية أيضا على أهمية إحراز تقدم ملموس وواضح على أرض الواقع لبناء الثقة وتهيئة مناخ داعم للمفاوضات. وفي الميدان الاقتصادي، شدد اجتماع لجنة الاتصال المخصصة، الذي عقد أيضا في ٢ أيار/مايو، على وجوب أن تمكن إسرائيل الفلسطينيين من

إجـــراء الإصـــلاح والإنعـــاش الاقتـــصادي، وأن يواصـــل الفلسطينيون جهودهم الإصلاحية، وأن تستمر الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية في تقديم الدعم الملموس.

ونرحب بما قدمته البلدان العربية إلى السلطة الفلسطينية من دعم إضافي للميزانية، ونشير إلى أن تقديم بلدان المنطقة على نحو خاص لمزيد من الدعم للميزانية سيكون حيويا لسد عجز في الميزانية مقداره ٦٠٠ مليون دولار. وتنوي الأمم المتحدة استضافة الاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة على هامش دورة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

لقد انتهت السلطة الفلسطينية من وضع خطتها الإصلاحية والإنمائية لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ وشرعت في تنفيذ حوالي ٢٠٠ من المشاريع الإنمائية بمقدار ٢٥٠ مليون دولار. وأقرت الحكومة مؤخرا ٢٢٦ مشروعا إضافيا.

وعُقِد ببيت لحم من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو مؤتمر بشأن الاستثمار في فلسطين لاجتذاب استثمارات القطاع الخاص. وحضره المئات من الممثلين الأجانب وممثلي الشركات الفلسطينية، بما في ذلك من غزة. وأعلن رئيس الوزراء فياض أن المستثمرين تعهدوا بالتبرع بـ ١,٤ بليون دولار لتمويل مشاريع تجارية فلسطينية، بما في ذلك مشاريع رئيسية للإسكان في الضفة الغربية. وقدمت إسرائيل الدعم للمؤتمر وأصدرت أكثر من ٥٠٠ من التأشيرات والتراخيص للمستثمرين الأجانب، بعضهم من بلدان لا تربطها بإسرائيل علاقات دبلوماسية.

وفي ١٣ أيار/مايو، أعلن ممثل المجموعة الرباعية توني بلير عن مجموعة من التدابير، بالتنسيق مع الأطراف، من أجل تحفيز التنمية الاقتصادية، والتخفيف من شدة القيود المفروضة على التنقل والعبور، وتطوير ٦٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية في المنطقة جيم، وبناء قدرات السلطة الفلسطينية وأدائها في مجال الأمن. كما شملت مجموعة التدابير إجراءات لإنشاء منطقة اقتصادية وأمنية في محيط جنين، يمكن تكرارها في أماكن أخرى إذا نجحت.

إن هذه التدابير المختلفة واعدة، غير أن الأهم يظل هو العمل في الميدان. ومثلما شددت المجموعة الرباعية على ذلك، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين الظروف، وتنفيذ الالتزامات التي تم قطعها مؤخرا، والوفاء بالواجبات الواردة في خارطة الطريق. وقد اتخذت بعض الخطوات. فعلى سبيل المثال، واصلت قوات الأمن الفلسطينية جهودها لنزع سلاح المقاتلين وإلقاء القبض عليهم. واستولت على مخبأ للأسلحة والمتفجرات غير القانونية في بيت لحم، وفي ٣ أيار/مايو، نشر في جنين وضواحيها نحو ٥٠٠ من أفراد الأمن، معظمهم تلقوا التدريب وتم تجهيزهم في الأردن بمساعدة المنسق الأمني للولايات المتحدة. ومن المقرر أن يعقد الاتحاد الأوروبي في ٢٤ حزيران/يونيه ببرلين مؤتمرا لدعم التدابير في قطاع الأمن المدني والعدالة.

وينبغي لجميع الأطراف أن تشجع السلطة الفلسطينية على مواصلة جهودها للوفاء بما تعهدت به من التزامات أمنية وفقا لخارطة الطريق. وفي هذا السياق، نسجل أن إسرائيل وافقت على إعادة فتح ٢٠ من مراكز الشرطة الفلسطينية. غير أن توغلات قوات الدفاع الإسرائيلية استمرت في الضفة الغربية، بما في ذلك في مناطق نشرت فيها قوات الأمن الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، رفضت إسرائيل الموافقة على إيصال بعض المعدات إلى قوات الأمن الفلسطينية.

ويظل تيسير التنقل والعبور شرطا أساسيا لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. وفي هذا الصدد، سيكون لإزالة حاجزين من الحواجز على الطرقات، واحد في جنوب الضفة الغربية والآخر في منطقة قلقيليا، أثر بالغ على النشاط

الاقتصادي. وترهن نوايا إزالة حواجز أخرى بإجراء تقييم أمني، وسيجري رفع مستوى خمسة حواجز أخرى لتيسير التنقل وتحسينه. ومن الأهمية بمكان اتخاذ خطوات إضافية، بما أن عدد الحواجز التي تعوق الحركة في الضفة الغربية يبلغ الآن أكثر من ٦٠٠ حاجز. كما نسجل أن إسرائيل أعلنت عن إصدار ٠٠٠ ٥ ترخيص عمل خاص للعمال الفلسطينيين في إسرائيل.

وفي ٢ أيار/مايو، أعربت المجموعة الرباعية عن بالغ قلقها لاستمرار النشاط الاستيطاني ودعت إسرائيل إلى تجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك المراكز المتقدمة للمستوطنات المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١، مثلما تشترط ذلك خارطة الطريق. غير أن البناء مستمر في معظم المستوطنات، شأنه في ذلك شأن إنشاء البنية التحتية للمستوطنات في القدس الشرقية وجميع أرجاء الضفة الغربية. ويتنافى هذا النشاط مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. كما نلاحظ بقلق ازدياد عدد حوادث العنف المرتبطة بالاستيطان وقلة المؤشرات على تطبيق القانون والنظام على المستوطنين.

وتظل المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية مغلقة بأمر إسرائيلي، على الرغم من الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب خارطة الطريق. وما زالت مئات الأوامر بهدم هياكل فلسطينية في القدس الشرقية عالقة، إلى جانب نحو ٣٠٠٠ من الأوامر الأخرى في باقي أجزاء الضفة الغربية. والتزمت حكومة إسرائيل باستعراض هذه الأوامر في إطار مجموعة التدابير التي قدمها ممثل المجموعة الرباعية بلير.

واستمرت أشغال بناء الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، مع تجاوز الخط الأخضر وخلافا لفتوى محكمة العدل الدولية.

أنتقل الآن إلى غزة وجنوب إسرائيل، التي ازدادت فيها الأزمة المعقدة استفحالا في الشهر الماضي على الصعد السياسي والأمني والإنساني وفي مجال حقوق الإنسان. وإجمالا، قتل المقاتلون الفلسطينيون أربعة مدنيين إسرائيليين وأصابوا ما لا يقل عن ٣٠ بجراح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى نحو إجمالي، قتل ٥٠ فلسطينيا، من بينهم ما لا يقل عن ١٨ مدنيا، و ١١ طفلا، خلال عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وجرح ٢٠٧ من الفلسطينيين، بمن فيهم ٢٢ طفلا. وندين الهجمات التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات المقاتلة على المعابر في غزة. إن هذه الهجمات تتنافى بصورة كاملة مع مصالح السكان المدنيين في القطاع وتتعارض مع جميع الجهود الرامية إلى مساعدتهم. وإن الهجمات على محطة الوقود في ناحال عوز ساهمت بقدر كبير في اندلاع أزمة الوقود في القطاع. وأما ممر إيريتز، الذي يضطر إلى عبوره العاملون في مجال تقديم المعونة الإنسانية والحالات الطبية المستعجلة، فقد ظل مغلقا حتى أمس في أعقاب هجوم تفجيري انتحاري في ٢٢ أيار/مايو، استخدمت فيه شاحنة محملة بأربعة أطنان من المتفجرات، وتسبب في خسائر فادحة في البنية التحتية لمحطة إيريتز. كما ألحق التفجير الضرر بخطوط الإمداد بالكهرباء بين غزة وإسرائيل، مما أحدث انقطاعا تاما للتيار الكهربائي في الأجزاء الشمالية لغزة وأغرقها في الظلام الدامس على مدى ستة أيام. وبقي ممر كريم شلوم، المعبر الرئيسي للسلع الموجهة إلى غزة، مغلقا منذ أن شُنّ عليه هجوم في ١٩ نيسان/أبريل.

وندين إطلاق الصواريخ العشوائي على إسرائيل من غزة. وأطلق من غزة ١٩١ صاروخا وما لا يقل عن ١٨٣ طلقة من مدافع الهاون على أهداف مدنية إسرائيلية أو على معابر منذ آخر إحاطة إعلامية قُدِّمت للمجلس. وتُشَنُّ هذه الهجمات أحيانا انطلاقا من مناطق مدنية.

ويتواصل الإعراب عن الشواغل إزاء التهريب المزعوم. وفي ١٤ أيار/مايو، ضرب صاروخ طويل المدى مركزا تجاريا في مدينة عسقلان الإسرائيلية، وتسبب في إصابة عشرات المدنيين بجراح.

كما أن توغلات قوات الدفاع الإسرائيلية، بما في ذلك التوغلات البرية والقصف الجوي، استمرت على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وبينما نقر بما لإسرائيل من شواغل أمنية مشروعة، فإننا ندين بشدة قتل وجرح المدنيين في بعض من هذه العمليات. ويجب على قوات الدفاع الإسرائيلية أن تسعى إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتثال إلى القانون الدولي حتى لا تعرض المدنيين للخطر.

إن الظروف الإنسانية لسكان قطاع غزة، البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة، تزداد خطورة. فهم محاصرون بين مطرقة إغلاق المعابر جراء هجمات المقاتلين وسندان التدابير الإسرائيلية التي تعادل العقوبة الجماعية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تم إيصال حوالي ٥ في المائة فقط من المعدل الأسبوعي من البترين و ١٦ في المائة من المعدل الأسبوعي للديزل، اللذين كانت تزود بهما غزة قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مما أدى إلى توقف فعلي لحركة المركبات، وبعض عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك توزيع الأغذية، على مدى أربعة أيام عمل. وفي غضون ذلك، وعلى الرغم من تزويد غزة بـ ٧٠ في المائة من احتياجات الوقود الصناعي اللازمة لتشغيل محطة توليد الطاقة بغزة، فقد أغلقت المحطة تماما ليومين، في ١٠ أيار/مايو، جراء الطابع المتقطع لعمليات الاستيراد والتزويد.

يواجه جميع سكان غزة تقريبا انقطاعات كبيرة في حصولهم على الماء، جراء انعدام الوقود وقطع الغيار. ويتم التخلص من ٨٠ مليون لتر من المخلفات الأولية والمخلفات المعالجة للمجاري بإلقائها في البحر الأبيض المتوسط كل يوم. وتقدر كمية الأزبال المتراكمة في الأزقة بـ ٦٠٠ طن كل يوم، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر صحية. وفي أيار/مايو، انخفضت كمية الصيد إلى نصف ما كانت عليه في الشهر ذاته من السنة الماضية. وازداد النقص في اللحوم حدة جراء تدمير مزرعتين للدجاج في ١٧ أيار/مايو خلال عمليات قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية. ولم تغادر غزة أي صادرات على مدى خمسة أشهر، ولم تنطلق منها سوى ٧٧ حافلة قبل ذلك بستة أشهر.

وجرى، بصورة استثنائية، فتح معبر رفح إلى مصر من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو، لتمكين ١٤٠ من بين ١ ٧٠٠ من المرضى الساعين إلى الحصول على العلاج الطبي وحوالي ٧٥٠ طالبا وغيرهم من العبور إلى مصر. وعاد من مصر إلى غزة نحو ٥٠٠ غزاوي.

وفي غضون ذلك، يجري فصل المؤسسات الفلسطينية في غزة بصورة متزايدة عن السلطة الفلسطينية ذاتها، وإن التوتر بين حماس وفتح يتزايد جلاء. وبالإضافة إلى ذلك، يشتبه في أن العناصر السلفية شنت هجمات على مقاهٍ ومؤسسات أخرى تقترن بالمسيحيين في غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وعلاوة على ذلك، لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تأمين إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط أو السجناء الفلسطينيين. ولم تتسن بعد للجنة الصليب الأحمر الدولية إمكانية الوصول إلى العريف شاليط.

بينت الأمم المتحدة مرارا شاغلنا المتمثل في أن الحالة في غزة وما حولها لا يمكن أن تستمر، وقد دعونا إلى استراتيجية مختلفة أكثر إيجابية لغزة. وفي لندن، ألقت اللجنة الرباعية بثقلها خلف استراتيجية جديدة لغزة من شأنها توفير الأمن لجميع سكان غزة ووضع حد لجميع أعمال الإرهاب

وتأمين فتح المعابر بصورة منظمة ومستمرة لأسباب إنسانية وأمام التدفقات التجارية ودعم حكومة السلطة الفلسطينية المشروعة والعمل على تهيئة أوضاع تتيح تنفيذ اتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥.

ولذلك، نحيي ونؤيد الجهود المصرية الجارية الآن بقصد تهدئة العنف وتخفيف الوضع على الأرض. وتستمر تلك الجهود عن طريق الاتصالات المصرية مع ممثلي حماس والجماعات الأخرى في غزة، ومع الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية. ونحث جميع الأطراف بقوة على العمل بروح بناءة مع مصر في ذلك الجهد الحيوي.

أنتقل الآن إلى المسار الإسرائيلي السوري. في ٢١ أيار/مايو، أصدرت حكومات إسرائيل وسوريا وتركيا بيانات متزامنة أكدت أن سوريا وإسرائيل شرعتا في محادثات سلام غير مباشرة برعاية تركيا. وأعلن الجانبان عن نيتهما إجراء تلك المحادثات بحسن نية وبذهن منفتح. وقررنا مواصلة الحوار بينهما على نحو مستمر وجدي بغية تحقيق الهدف المتمثل في سلام شامل وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد.

ويأتي هذا الإعلان الهام بعد عامين من الاتصالات غير المباشرة برعاية تركية. وقد أشاد الأمين العام بحرارة برئيس الجمهورية الأسد ورئيس الوزراء أولمرت، وكذلك برئيس الوزراء أردوغان على جهودهم. ونحن نرحب بالإمكانيات الهامة التي تتيحها هذه المفاوضات ويحدونا الأمل أن تحرز تقدما على هذا المسار الهام من مسارات عملية السلام.

أنتقل إلى لبنان، حيث كادت الأحداث التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد أن تصل إلى ذروة الاضطراب. وخلال بضعة أسابيع شهدنا الآثار المدمرة للعنف المذهبي وكذلك الأمل والتفاؤل عقب اتفاق القادة اللبنانيين في قطر في ٢١ أيار/مايو.

وفي الأسبوعين اللذين سبقا اتفاق ٢١ أيار/مايو، كان لبنان رهينة انعدام الاستقرار والعنف. وفي ٦ أيار/مايو، أعلنت الحكومة اللبنانية أن شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله غير قانونية وغير دستورية وأعلنت عن إقالة رئيس جهاز الأمن في مطار بيروت الدولي. واحتجاجا على ذلك، قام حزب الله بإغلاق جميع الطرق المؤدية من وإلى مطار بيروت والطرق الرئيسية الأخرى في أجزاء من العاصمة. وأدى ذلك إلى إلغاء جميع الرحلات الجوية من وإلى مطار بيروت مما وضع البلد في حالة جمود فعلي. وأعلن حزب الله أن إجراءاته ستستمر إلى أن تلغي الحكومة القرارين.

وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وقع تبادل لإطلاق النار بين أفراد من المعارضة وقوات موالية للحكومة في عدة مناطق من بيروت. وبعد ذلك بقليل تصاعد العنف وانتشر إلى أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك عدة مناطق في وادي البقاع وطرابلس وشمال لبنان. كما اندلع قتال كثيف في جبال الشوف حيث أفادت التقارير استخدام الصواريخ والمدفعية الثقيلة.

وطوال تلك الفترة، بقيت الأمم المتحدة على اتصال وثيق مع جميع الأطراف بهدف احتواء العنف. واستمرت الأعمال القتالية حتى ١٤ أيار/مايو وبحلول ذلك الوقت كان قد قتل حوالي ٦٩ شخصا وجرح ما يزيد على ١٨٠ شخصا.

وفي ١٤ أيار/مايو، قامت لجنة وزارية تتألف من وزراء الخارجية العرب، برئاسة رئيس وزراء قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى بالسفر إلى لبنان. وعقدت اللجنة مناقشات مع الأطراف من أجل وضع حد للأزمة المباشرة. وفي ١٥ أيار/مايو، ألغت الحكومة قراريها المؤرخين في ٦ أيار/مايو. وبعد ذلك بفترة وجيزة، أعلنت اللجنة العربية

عن تفاهم بين الفئات اللبنانية دعا إلى الهدوء في الشوارع وسحب جميع العناصر المسلحة. كما دعا اتفاق بيروت إلى حوار لبناني وطني يبدأ في اليوم التالي في الدوحة، بهدف التماس توافق آراء على مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية وجوانب معينة لقانون انتخاب جديد مما يفسح المجال لانتخاب رئيس الجمهورية.

وسافر الزعماء السياسيون اللبنانيون إلى الدوحة في ١٣ أيار/مايو. وعبر جهود مكثفة بذلها أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ورئيس وزراء ووزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى، توصل القادة اللبنانيون إلى تفاهم في ٢١ أيار/مايو بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية وجوانب معينة لقانون جديد للانتخابات.

ورحب الأمين العام بالاتفاق وأعرب عن تقديره للجهود الدبلوماسية الهامة جدا التي بذلتها قطر في مساعدة الزعماء اللبنانيين على التوصل إلى الاتفاق بشأن المسائل الرئيسية. كما أعرب الأمين العام عن أمله في أن يمهد الاتفاق لفترة طويلة من المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والتقدم والسلام للبنانيين، وتوطئة للتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

واتفاقا الدوحة وبيروت أكدا على الأهمية الأساسية لتدعيم سلطة الدولة اللبنانية على جميع أراضي لبنان. ويؤيد الأمين العام الحوار بذلك الصدد واستمراره برئاسة الرئيس سليمان، الذي انتخب في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. ويرحب بوجه خاص بالالتزام الذي أعلنت عنه الأطراف بنبذ استخدام الأسلحة ونبذ العنف لتحقيق مكاسب سياسية.

وبالمقارنة بالتطورات في بيروت، فإن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) بقيت هادئة بصورة عامة خلال الشهر الماضي. وأثناء أيام الصراع في بيروت وأجزاء أخرى من البلد، واصلت القوات المسلحة اللبنانية جميع أنشطتها العملياتية واستمرت اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية تنسيق عملياتها كالعادة، ودون انقطاع.

كانت هذه الإحاطة الإعلامية واسعة، ولكن حتى بالمعايير السائدة في المنطقة، كان الشهر مليئا بالأحداث. وأود أن أختتم بثلاث ملاحظات.

أولا، إن الجهود المصرية الرامية إلى تحقيق تهدئة العنف في غزة وما حولها بالغة الأهمية، وإن الأمم المتحدة تؤيد تلك الجهود تأييدا قويا. كما أن إعادة فتح المعابر للإغاثة الإنسانية وللتدفقات التجارية، بوجود السلطة الفلسطينية، ستكون حاسمة الأهمية إذ أريد لأي هدوء أن يستتب. وتخفيف الحالة وتهدئتها في غزة أمر ضروري من أجل إحراز تقدم حقيقي في المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية وفي لم شمل الضفة الغربية وغزة في إطار السلطة الفلسطينية المشروعة. ولتلك الأسباب، أشارك بهمة في دعم استراتيجية أكثر إيجابية بشأن غزة.

ثانيا، لا بد من تكثيف التقدم على مسار أنابولس في المفاوضات السياسية وفي الإجراءات على أرض الواقع بالرغم من التحديات المحلية التي يواجهها الجانبان. وما زلنا نحث الطرفين على تكثيف التعاون والوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق ونقدم لهما الدعم بشأن تلك المسائل. ونشجع الشركاء الإقليميين على مواصلة تأييدهم للعملية الثنائية وتكثيفه، ونعرب عن تأييدنا القوي لمبادرة السلام العربية في ذلك السياق.

ثالثا، نشيد بالدور الرائد الذي تؤديه الأطراف الإقليمية لإيجاد حلول سياسية على عدة جبهات. وهذا تطور إيجابي يوفر إمكانية نأمل أن يتسنى الاستفادة منها. ويظل الأمين العام ملتزما بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبتحقيق سلام شامل ودائم وعادل في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد سيري على إحاطته الإعلامية التي كانت واسعة، كما قال، لكني أعتقد أن الحالة على الأرض استدعت ذلك. وكان خيرا أن الإحاطة الإعلامية، بالمقارنة بالإحاطات الإعلامية التي قدمت لنا في السابق، تضمنت بعض العناصر الإيجابية لنسجلها فضلا عن العناصر السلبية.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لنواصل مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.